

Distr.
GENERAL

S/1996/460
21 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير مقدم من الأمين العام عملاً بالقرار ١٠٣٥ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير المرحلي عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ويوجز أنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ آخر تقرير قدمته في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/210).

ثانيا - تجهيز البعثة للعمل

٢ - أدت التدابير التي أشرت إليها في تقريرتي السابق والتي بدأت بوصول ممثلي الخاص إلى مسرح الأحداث في شباط/فبراير إلى إدخال البعثة طور التشغيل في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٦. وبحلول ذلك الوقت، كانت المقار الإقليمية لقوة عمل الشرطة الدولية ومكاتب الشؤون المدنية تؤدي وظائفها بالكامل، بينما كان النشر على مستوى المناطق متقدماً تماماً (انظر الخريطة). ويدعم قوة عمل الشرطة الدولية والشؤون المدنية مكتب شؤون الإعلام الذي أنشأ ثلاثة مكاتب ميدانية في بانيا لوكا وموستار وتوزلا، بالإضافة إلى مكتب الصحافة الرئيسي في سراييفو.

٣ - ويواصل ممثلي الخاص في البوسنة والهرسك جهوده لتعزيز التنسيق مع رؤساء الهيئات الدولية الأخرى المرتبطة بتنفيذ اتفاق السلام، وبخاصة الممثل السامي وقائد قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويشارك ممثلي الخاص في الاجتماعات التي يعقدها مجلس تنفيذ السلام ومجموعة الاتصال للمحافظة على زخم عملية تنفيذ السلام والتركيز على جوانب بعينها في هذه العملية. وأقام فريق ضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة برئاسة البريجادير جنرال هاغروب هوكلاند (النرويج) اتصالات وثيقة مع قوة التنفيذ على مستوى المقر والمستوى الإقليمي على السواء.

٤ - ويعقد ممثلي الخاص اجتماعات دورية من أجل تنسيق أنشطة الوكالات والبرامج والصناديق والمكاتب التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي. ويقدم أيضا دعما ومساعدة، عند الطلب، إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى المقرر الخاص والخبير المسؤول عن العملية الخاصة المتعلقة بالمفقودين والتابعة للجنة حقوق الإنسان.

٥ - وأقام ممثلي الخاص قاعدة عريضة من الاتصالات على المستوى السياسي مع حكومات البوسنة والهرسك واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا، فضلا عن قيادات الأحزاب السياسية الرئيسية.

٦ - وكما ورد في الفقرة ١٢ من تقريرني المقدم إلى المجلس بشأن أنشطة مكتب المنسق الخاص لسراييفو (S/1996/381)، نقلت إلى ممثلي الخاص إدارة الصندوق الاستثماري لاستعادة الخدمات الأساسية في سراييفو. وفي المستقبل ستركز الوحدة المتبقية من مكتب المنسق الخاص لسراييفو التي تتولى إدارة الأعمال اليومية للصندوق، إلى جانب إدارة المشاريع الجارية، على تمويل مشاريع التمويل السريع. فنتيجة للاحتياجات المستمرة لمواطني سراييفو ولتحسين الظروف المؤدية لإصلاح المدينة، توجد في انتظار الوحدة المتبقية من مكتب المنسق الخاص لسراييفو مشاريع كثيرة محتاجة إلى تمويل عاجل. ولذلك لا يزال الأمر يتطلب مزيدا من التبرعات للصندوق.

ثالثا - قوة عمل الشرطة الدولية

٧ - في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، كان قد جرى نشر ما مجموعه ٥٦٢ مراقبا من مراقبي قوة عمل الشرطة الدولية من ٣٢ بلدا في ٤٤ من مراكز التشغيل البالغ عددها ٥٠ مركزا المخطط إقامتها في منطقة البعثة. وخضت جزئيا حدة المشكلة الأولية المتعلقة بنشر مراقبين غير مؤهلين للشرطة نتيجة لإرسال أفرقة المساعدة في اختيار أفراد الشرطة إلى البلدان التي تعرض أعدادا كبيرة من المراقبين، لضمان الوفاء بالمعايير المطلوبة قبل سفر المراقبين إلى منطقة البعثة.

٨ - ويعني النشر الواسع النطاق للمراقبين في أرجاء البلد أن قوة عمل الشرطة الدولية أصبحت قادرة على أداء مهامها بفعالية. ويمتد عدد كبير من مناطق تشغيلها على جانبي خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وفي الوقت الحالي، تمكن المراقبون التابعون لقوة عمل الشرطة الدولية من إقامة علاقات عمل وثيقة مع الشرطة المحلية ومن التفاعل مع السكان المحليين. وأتاح لهم هذا إمكانية الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحالة على أرض الأحداث وإلى تحسين تقييم الأحداث والحالات الناشئة والاستجابة لها.

٩ - ويظل الشاغل الأساسي الذي يواجه قوة عمل الشرطة الدولية متمثلا في صعوبة ضمان حرية الحركة للسكان المدنيين. واستمرت الصعوبات حتى بعد قيام قوة التنفيذ وقوة عمل الشرطة الدولية بإزالة نقاط التفتيش غير المجازة التي تشكل عقبة رئيسية أمام حرية الحركة. وتصادف المشاكل أساسا على طول خط الحدود الفاصل بين الكيانين وأيضاً داخل الاتحاد، بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتلك التي يسيطر عليها الكروات البوسنيون، وفي جيوب كرواتية متعددة أيضا. وحيث أن سلطات الصرب

والكروات هي التي تعارض إلى حد كبير حرية الحركة، فإن البوسنيين هم أساسا المتضررون. وأدت إعاقة النازحين عن زيارة مواطنهم الأصلية إلى نشوب عنف وإلى خسائر في الأرواح في عدد من الحالات.

١٠ - وقد حدث مع ذلك قدر من التحسن في حرية الحركة. إذ تمكن الأفراد وتمكنت الأسر، بشكل متزايد، من عبور خط الحدود الفاصل بين الكيانين والدخول إلى جمهورية صربسكا للقيام بزيارات دون مضايقات. ولكن حدثت مشاكل عند قيادة سيارات تحمل لوحات أرقام معدنية صادرة من أحد الكيانين في مناطق الكيان الآخر. ووافقت السلطات من كلا الجانبين، من حيث المبدأ، على تدابير لحل هذه المسألة، وتبذل جهود لتنفيذ هذه التدابير.

١١ - وتعمل قوة عمل الشرطة الدولية، وهي تُعنى بالمهام التي تضطلع بها بموجب ولايتها، في تعاون وثيق مع الموظفين المعنيين في مكتب الممثل السامي وفي قوة التنفيذ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الدولية الأخرى. وتشارك قوة عمل الشرطة الدولية في الفريق العامل المعني بحرية الحركة الذي كونه مكتب الممثل السامي لمناقشة العقوبات التي تحول دون حرية الحركة وكيفية إيجاد حلول لها على أفضل نحو. وتشارك القوة بفاعلية أيضا في الأفرقة العاملة التابعة لمركز تنسيق حقوق الإنسان بشأن مسائل مثل الملكية والمعونة القانونية والاحتجاز.

١٢ - ونفذت قوة عمل الشرطة الدولية، بتنسيق وثيق مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برنامجا تدريبيا على حقوق الإنسان والقانون الإنساني من أجل مراقبي الشرطة العاملين فيها. ومكنت دورة قدمها المركز "لتدريب المدربين" مدتها ثمانية أيام قوة عمل الشرطة الدولية من أن تقدم بنفسها دورات عن حقوق الإنسان مدتها خمسة أيام للمراقبين التابعين لها في كل منطقة. وزاد هذا من فعالية القوة في رصد حالة حقوق الإنسان وفي جهودها الرامية إلى زيادة احترام أفراد الشرطة المحلية لحقوق الإنسان.

١٣ - وفيما يتعلق بمسائل الاحتجاز، تقوم قوة عمل الشرطة الدولية حاليا بإنشاء قاعدة للبيانات ستتيح تتبع المحتجزين منذ لحظة اعتقالهم حتى المحاكمة. وسيقوم موظفون قانونيون باستعراض هذه المعلومات بصفة دورية بهدف تحديد الاتجاهات السائدة في العملية القضائية. وستجرى متابعة الوضع مع السلطات المختصة إذا لزم الأمر.

١٤ - وتضطلع قوة عمل الشرطة الدولية بمسؤولية رئيسية هي مساعدة الأطراف في تخطيط تقليل قوات الشرطة التابعة لها وإعادة تشكيلها وتدريبها. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تم التوصل إلى اتفاق على جدول زمني لإعادة تنظيم شرطة الاتحاد، وفي ٣٠ أيار/مايو، أصدر السيد بيتر فيتزجيرالد، مفوض قوة عمل الشرطة الدولية، توجيهها رسميا بشأن إعادة تشكيل هذه القوة. وينص هذا التوجيه على تخفيض الشرطة النظامية في الاتحاد مما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ فرد إلى عدد أقصاه ١١ ٥٠٠ فرد. ولا يزال إجراء تخفيض مناظر قيد المناقشة مع سلطات جمهورية صربسكا. ووافق الاتحاد وجمهورية صربسكا على السواء على الالتزام بالبيان الذي أصدرته قوة عمل الشرطة الدولية بشأن المبادئ المقبولة دوليا بعمل قوات

الشرطة في بلد ديمقراطي ومعايير العمل ذات الصلة بعمل الشرطة والمدونة الجديدة لقواعد سلوك ضباط الشرطة. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي أسهمت مجانا بخبراء للمساعدة في إعادة تشكيل قوات الشرطة البوسنية.

رابعا - الشؤون المدنية

١٥ - تشغل مكاتب الشؤون المدنية وقوة عمل الشرطة الدولية نفس الأماكن في أرجاء البوسنة والهرسك. وقد أسفر هذا عن وفورات في الهياكل الأساسية والاتصالات والسوقيات المتقاسمة. ومكّن هذا أيضا موظفي الشؤون المدنية من العمل في تعاون وثيق مع زملائهم من قوة عمل الشرطة الدولية على المستوى التنفيذي ومن إقامة اتصالات مع السلطات المحلية والقادة المحليين في أكبر عدد ممكن من المواقع.

١٦ - وتشارك حاليا الشؤون المدنية في ثلاث مهام رئيسية هي: دعم قوة عمل الشرطة الدولية؛ وتقديم تقارير عن التطورات السياسية وتطورات حقوق الإنسان وتقييم هذه التطورات؛ وبذل المساعي الحميدة لتعزيز الثقة بين الكيانين وحل المشكلات بين الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل موظفو الشؤون المدنية بتنسيق وثيق مع مكتب الممثل السامي ومع المنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة التنفيذ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهم يمدون هذه المنظمات بالمعلومات والتقييمات المتصلة بمجالات التنفيذ الرئيسية، وبخاصة بشأن الاتجاهات السياسية التي تؤثر على مسائل مثل حرية الحركة واحترام حقوق الإنسان وعودة اللاجئين والنازحين.

١٧ - وتواصل الشؤون المدنية، مستعينة بخبرتها السياسية، تيسير التنسيق، فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالاتحاد، مع المنظمات المعنية. وتقوم بمساعدة الدكتور شوارز - شلنغ، الوسيط الدولي، والسيد روبرتس أوين، المحكم الدولي، وإحاطتهما دوريا بالحالة بصفة عامة وبمسائل معينة يتعين عليهما تناولها في إطار الولاية المنوطة بكل منهما فيما يتصل بالبوسنة والهرسك.

خامسا - مركز عمليات الألغام

١٨ - افتتح مركز الأمم المتحدة لعمليات الألغام رسميا في سراييفو في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وفي ١ حزيران/يونيه، نقلت السيطرة على برامج المركز من إدارة عمليات حفظ السلام إلى إدارة الشؤون الإنسانية. وتحدد البرامج والأولويات بالتشاور مع ممثلي الاتحاد وجمهورية صربسكا في الفريق المعني بسياسة إزالة الألغام، الذي أنشئ في بروكسل في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦.

١٩ - ويجري حاليا استخدام مدرسة التدريب، المنشأة في مرفق تدريبي سابق في وقت الحرب في بروس، من أجل تدريب الأفرقة التشغيلية على العمل مع المكاتب الإقليمية للمركز في كلا الكيانين ومن أجل تقديم تدريب مركزي لكلا اكتشاف الألغام ومدرّبها. وتخرج في أوائل حزيران/يونيه أفراد الدورة

التدريبية الأولى التي ضمت أربعة أفرقة. وسيجري نشر هذه الأفرقة، التي جندت من جمهورية صربسكا، في بانيا لوكا حيث سيجري إنشاء مقر إقليمي بحلول منتصف حزيران/يونيه. ومن المقرر إقامة مكتبين إقليميين في توزلا وموستار. ومن المأمول أن يتمكن أفراد من كلا الكيانين من استخدام مركز عمليات الألغام ومدرسة التدريب، وإن كان الأمر قد يتطلب اتباع تدابير لبناء الثقة لتحقيق هذا الأمل.

٢٠ - وستنقل قاعدة البيانات التي تضم معلومات عن الألغام والتي تحتفظ بها قوة التنفيذ إلى المركز بحلول ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وعلى أي حال، فإن الأمم المتحدة تهدف إلى نقل مسؤوليات إزالة الألغام بالكامل إلى السلطات البوسنية بأسرع ما يمكن. وقد أنشأت حكومة البوسنة والهرسك الآن رسمياً وكالة تابعة لها للحماية من الألغام، ولكن لا يزال يتعين عليها أن توفر المباني التي ستشغلها الوكالة ومركز عمليات الألغام. وفي هذه الأثناء، ستؤدي الوكالة أعمالها من المقر المؤقت للمركز. ومن المتوخى أن تتولى الوكالة مهام المركز بمجرد أن يتم إنشاؤها من الناحية القانونية على يد حكومة منتخبة على النحو الواجب وبعد أن يوفر لها التنظيم الفعال والأفراد المدربون تدريباً كافياً، ولبلوغ هذه الغاية، ستنشأ برامج بتعاون وثيق مع المدير الفني للوكالة وسيجري، إذا أمكن، إبرام عقود مع الشركات الأجنبية على أساس إقامة مشاريع مشتركة بحيث يمكن تنمية القدرات الإدارية والتقنية على الجانب البوسني.

٢١ - ولا تزال هناك صعوبات كثيرة يتعين التغلب عليها قبل أن يتمكن برنامج مركز عمليات الألغام من أن ينطلق بسرعه وقبل أن يكون لتدابير بناء القدرات تأثير محسوس. ورغم توافر بوسنيين لديهم قدرة على إزالة الألغام، فإن التدريب سيركز على اكتشاف الألغام بالاستعانة بمعدات متقدمة بحيث تكون الإزالة فعالة. ونتجت تأخيرات عن بطء الاستجابة لأسباب بيروقراطية مسلّم بها، رغم الحاجة الماسة والضغط المتزايد للعمل من أجل تمكين عملية التعمير من البدء على الفور. وفي الوقت الحالي، يقتصر نشاط إزالة الألغام، إلى حد كبير، على عمليات محدودة تقوم بها القوات العسكرية التابعة للأطراف، التي حصلت على مساعدة عن طريق توفير الاتحاد الأوروبي لأجهزة لاكتشاف الألغام ولألمان قيمتها ٦٠٠ ٠٠٠ وحدة من وحدات النقد الأوروبي.

سادساً - الأنشطة الأخرى التي اضطلعت بها

منظومة الأمم المتحدة

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٢٢ - رغم تحسن الحالة عموماً في البوسنة والهرسك في الأشهر الثلاثة الماضية، فإنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في تنفيذ المرفق ٧ من اتفاق السلام. فحتى الآن لم يعد سوى ٧٠ ٠٠٠ شخص، من بين مليونين من اللاجئين والنازحين، إلى مواطنهم، عاد جميعهم بالفعل إلى مناطق تشكل طائفتهم الأغلبية فيها. وقد قدمت المفوضية المساعدات إلى هؤلاء اللاجئين، ومنها مواد الإيواء.

٢٣ - وهناك عدة أسباب لكون عمليات العودة محدودة جدا حتى الآن. فأولا تعرقلت جهود المفوضية لإعادة السكان الى مساقط رؤوسهم بفعل الأطراف في الموقع. وثانيا لم تتوافر الظروف المنشودة للعودة، ولا سيما فيما يتعلق بضمانات أمن جميع المواطنين وحرية تنقلهم. وثالثا لم تف الحكومة بعد بتعهداتها لبدء التعمير على الفور.

٢٤ - ومع ذلك واصلت المفوضية استعداداتها لتيسير العودة. ولتبسيط عملية الإعادة الى الوطن، وقعت في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مذكرة تفاهم مشتركة بين المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولمعالجة الجوانب التنفيذية الجارية لحركات العودة من البوسنة والهرسك وإليها، أنشئ فريق عامل للإعادة الى الوطن يتألف من ممثلين حكوميين واتحادييين ومنظمات دولية. ودعيت أيضا وزارة شؤون اللاجئين في جمهورية صربسكا. ويجري حسب الإمكان تشكيل أفرقة اتصال في بلدان اللجوء.

٢٥ - وبناء على المطلوب في المرفق ٧ من اتفاق ديتون، قامت المفوضية، بالتشاور مع الأطراف وبلدان اللجوء، بوضع خطة تنفيذية للعودة تتكون من ثلاثة عناصر. فأولا ستواصل المفوضية، هي وبرنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرون، تقديم الطعام وغيره من معونات الإغاثة الى المحتاجين. وفي الوقت ذاته سيجري بذل الجهود للاستغناء تدريجيا عن هذه المعونات من خلال استهداف الجماعات الضعيفة والتركيز عليها بشكل أفضل. وثانيا ستركز المفوضية على إنجاز العودة الى مناطق الأغلبية التي تتمثل أهم عقبة فيها في الدمار لا في الأمن. وقامت المفوضية هي والسلطات المحلية بتحديد عدد من المناطق المستهدفة الرئيسية في هذه الفئة. وستقوم المفوضية، دعما للعودة الى هذه المناطق، بتوفير مجموعات لوازم العودة، ومنها مواد الإيواء، وستصدر أيضا العمل على تعبئة جهات فاعلة أخرى، ثنائية ومتعددة الأطراف، تستطيع القيام بأعمال تأهيل كبيرة في هذه المناطق.

٢٦ - وثالثا، ستواصل المفوضية السعي الى تحقيق العودة الى مناطق الأقليات. وسيكون ذلك أصعب مهامها. وستواصل المفوضية، على أساس المبادئ التوجيهية التي وضعتها بالتشاور مع مكتب الممثل السامي وقوة التنفيذ وقوة عمل الشرطة الدولية، محاولاتها لبناء الثقة عن طريق مساعدة النازحين على زيارة مساقط رؤوسهم، وكذلك بدعم خدمات الحافلات لتمكين النازحين من التنقل عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين. وفي هذا الصدد لا يزال يقلق المفوضية استمرار وجود عقبات، ولا سيما من جانب السلطات الصربية والكرواتية، رغم التعهد الوارد في البيان المشترك المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ بتشجيع هذه الزيارات.

٢٧ - ورغم التقدم الكبير الذي تحقق في الوفاء بإحدى النقاط المرجعية التي اتفق عليها لرفع الحماية المؤقتة، أي تنفيذ أحكام اتفاق السلام ذات الصلة بالنواحي العسكرية، فقد ثنى المفوضية عن التوصية بهذه الخطوة عدم وجود آلية في الميدان للرصد الفعال لحقوق الإنسان، وعدم الالتزام بقانون العفو الذي اعتمدته جمهورية البوسنة والهرسك، وعدم تحقيق تقدم من جانب الاتحاد وجمهورية صربسكا في إصدار قوانين للعفو.

مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٢٨ - للمفوض السامي لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان عملية ميدانية متكاملة في البوسنة والهرسك. وتشمل أنشطتهما خدمة ولايتي السيدة أ. ريهن، المقررة الخاصة، والسيد م. نوواك، خبير شؤون المفقودين، وهما تابعان للجنة حقوق الإنسان، وتوفير الدعم الإمدادي والفني الكامل لأنشطتهما. ويقدم المفوض السامي والمركز أيضا الخبرة التقنية الى مكتب الممثل السامي والمنظمات الدولية الأخرى، ويقومان بتنسيق وأداء مهام مخصصة في ميدان التحقيق، ويوفران التدريب لقوة عمل الشرطة الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢٩ - وقد أتاحت العملية الميدانية حتى الآن للممثل السامي خدمات خبيرين في مجال حقوق الإنسان. ويشترك هذان الموظفان في أعمال مركز تنسيق حقوق الإنسان ويتحملان مسؤولية خاصة عن توفير الخبرة الفنية في مجال حقوق الإنسان للوكالات المنفذة، وتوجيه مجموعة مشاريع محددة للتنسيق، والقيام بتحقيقات مخصصة. ومن المعتمد، رهنا بتوافر موارد مالية، زيادة تعزيز الدعم المقدم الى عمل الممثل السامي.

البنك الدولي

٣٠ - حقق برنامج البنك الدولي لدعم برنامج الحكومة في مجال التعمير والإنعاش تقدما طيبا في الشهور الثلاثة الأخيرة. وقد ووفق حتى الآن على سبعة مشاريع للطوارئ - بشأن الإنعاش الطارئ؛ والتعمير الطارئ للمزارع؛ والأعمال العاجلة في مجال المياه والمرافق الصحية والفضلات الصلبة؛ والإصلاح الطارئ للنقل؛ وتأهيل ضحايا الحرب؛ والإصلاح الطارئ للتعليم؛ والتدفئة الطارئة للمناطق - شملت مجمل تعهد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بدفع ١٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويجري الآن تنفيذ هذه المشاريع. والمقصود بهذه المشاريع، حسب الاقتضاء، تعزيز تكامل الكيانين بالعمل مثلا على دعم إصلاح البنية الأساسية الراهنة للمياه والطاقة والنقل التي تعبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين.

٣١ - وعقب ضم البوسنة والهرسك الى مجموعة البنك الدولي في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أمكن للبنك إصدار تعهد ثانٍ بدفع ١٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المؤتمر الثاني للمانحين في بروكسل. وستدعم أموال المؤسسة الإنمائية الدولية تقديم القروض والمساعدات التقنية الى برنامج الحكومة للتعمير وللإصلاحات الاقتصادية. وستستخدم هذه الأموال، الى جانب موارد المانحين الآخرين، لتمويل مشاريع أخرى في مجالات إصلاح المساكن والطاقة الكهربائية، وإزالة الألغام، والأشغال العامة، ودعم التسريح، والمبادرات المحلية في مجال المشاريع الصغيرة، وإصلاح شبكات الغاز، وخدمات المستشفيات، والنقل، وإدارة الغابات والمياه، وقد بلغ الإعداد لتنفيذ هذه المشاريع مرحلة متقدمة، وبدأ بالفعل تنفيذ عدد منها، ومن ذلك مشاريع الإسكان والأشغال العامة والمشاريع الرائدة للمبادرات المحلية. وفي تصميم وتنفيذ برنامج التعمير، يعمل البنك الدولي بتعاون وثيق مع العديد من وكالات الأمم المتحدة بشأن مشاريع شتى، منها تطوير المشاريع الصغيرة والصحة والزراعة والعمالة. وتعمل وكالات الأمم المتحدة أيضا بصفتها أعضاء في العديد من فرق العمل القطاعية للمانحين التي أنشأها البنك الدولي واللجنة الأوروبية لتكون بمثابة محفل للتبادل والتنسيق بين المانحين.

سابعاً - ملاحظات

٣٢ - حقق اتفاق السلام، الذي جرى التفاوض بشأنه في ديتون ووقع في باريس، هدفه المباشر وهو وقف النزاع وإراقة الدماء في البوسنة والهرسك. وتحقيقاً لذلك فإن حجم وولاية قوة التنفيذ كانا ولا يزالان حاسمين. على أنه نشأت تحديات أكبر في طريق تنفيذ الجوانب السياسية والمدنية المتشابكة من اتفاق السلام لتحقيق غايته البعيدة المدى - إعادة الاستقرار إلى البوسنة والهرسك وبشكل أوسع إلى يوغوسلافيا السابقة.

٣٣ - ومن المهام الصعبة في عملية السلام تهدئة المخاوف العميقة الواسعة الانتشار والرغبة في العقاب الناجمتين عن نزاع وحشي كان المدنيون أهم أهدافه وضحاياه. وفي هذا السياق يمكن لجهود فرقة عمل الشرطة الدولية من أجل وضع مفهوم جديد لعمل الشرطة لخير الجميع أن تقدم أنجع إسهام. ولا يمكن لجهود فرقة العمل، في إطار ولايتها الحالية، أن تفضي إلى نتائج إلا إذا استجابت قوات الشرطة في البوسنة والهرسك لما يقدم إليها من مشورة وتدريب. أما إذا استمرت قوات الشرطة في التمييز ضد المواطنين غير المنتمين إلى عرقها وفي مضايقتهم وترويعهم، بدلاً من محاولة توفير بعض الإحساس بالأمن لمجموعات الأقليات، فلن يتوافر لجهود فرقة عمل الشرطة الدولية سوى فرص ضئيلة للنجاح. إن إعادة تشكيل الشرطة، التي تجري بتوجيه من فرقة العمل، توفر لقوات الشرطة هذه فرصة صياغة نهج ديمقراطي جديد لأداء مهامها.

٣٤ - وقد أكد مجلس الأمن، في العديد من قراراته بشأن النزاع في البوسنة والهرسك، الالتزام بالمحافظة على السلامة الإقليمية لهذا البلد. والغاية الغالبة لاتفاق السلام هي إعادة السلام والأمن والاستقرار إلى البوسنة والهرسك بصفتها دولة متكاملة ومعترفاً بها دولياً وإن تكن متسمة بلا مركزية واسعة للسلطة الحكومية وبدرجة معينة من الحكم الذاتي تمنح للكيانين اللذين تتكون منهما الدولة. والسؤال الحاسم هو هل ما زال الموقعون على الاتفاق ملتزمين بتعهداتهم، أم أن هناك واحداً أو أكثر ما زال يسعى إلى تحقيق هدف الانفصال.

٣٥ - ويبدو أن جمهورية صربسكا ما زالت نشطة في جهودها الرامية إلى الانفصال، كما أعلنت قيادتها الراهنة وكما يتضح من الأحداث في هذا الموقع، وخصوصاً على طول خط الحدود الفاصل بين الكيانين. ومما يوضح النية تمام الوضوح إعادة توطين أعداد كبيرة من الصرب الذين كانوا يقطنون في سراييفو في منطقة بركو، في محاولة لتغيير الحالة الديموغرافية على الطبيعة استباقاً للتحكيم.

٣٦ - أما في داخل الاتحاد فالهدف المعلن هو الوحدة في هيكل يتكون من كانتونات يجري العمل على توحيدها. ومع ذلك فإن تصرفات القيادة البوسنية الكرواتية في المناطق الخاضعة لسيطرتها تدل على أنها تعتزم العكس، أي ضمان حكم ذاتي بعيد المدى. إن تقسيم موستار بحكم الواقع، الذي ما زال سائداً عشية الانتخابات المحلية تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، لا يعد علامة مشجعة، كما أن نتيجة هذه الانتخابات

يمكن أن تكون مؤشرا للنزعات المقبلة. ويبدو أيضا أن بعض عناصر القيادة البوسنية تنزع الى تحبيذ النزعات الانفصالية.

٣٧ - إن الخوف ولجوء السلطات على مختلف المستويات، ومنها الشرطة، الى عرقلة حرية التنقل قد حملا اللاجئين والنازحين على عدم العودة الى مواطنهم السابقة. وفي الظروف الراهنة لا يمكن للاجئين والنازحين أن يبحثوا عن الأمن إلا في المناطق التي تكون الأغلبية فيها لأعراقهم، مما يزيد من ترسيخ الانفصال العرقي والسياسي على طول خط الحدود الفاصل بين الكيانين وداخل الاتحاد أيضا. وأرى من واجبي توجيه انتباه مجلس الأمن الى الأخطار التي تثيرها هذه النزعات.

المرفق

قوة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدةالبلدان المساهمةالانتشار حسب الجنسية

البلد	العرض	٥ آذار/مارس ١٩٩٦	٣١ آذار/مارس ١٩٩٦	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦
الاتحاد الروسي	٤٠	١١	٣٦	٣٦	٣٥
الأرجنتين	٤٠	صفر	صفر	١٤	٤٠
الأردن	٩٨	٤٩	٧٧	٧٧	٩٨
اسبانيا	٤٨	٢٢	٣١	٤٨	٤٧
استونيا	١٠	صفر	صفر	٩	٩
ألمانيا	١٥٢	٢	٢	٨٥	٨٥
إندونيسيا	٤٠	١٩	٢٨	٢٩	٢٨
أوكرانيا	٣٠	٢	٨	٩	١٦
آيرلندا	٣١	٢٩	٣١	٢٢	٣١
باكستان	٢٥٠	صفر	٤٩	٥١	١٣٤
البرتغال	٥٠	١٦	١٥	٢٢	٤١
بلغاريا	٥٠	صفر	صفر	٢٠	٢٠
بنغلاديش	٥٠	٢٦	٢٦	٢٧	٣٦
بولندا	٢٦	٢٤	٢٦	٢٢	٢٦
تركيا	٤٦	صفر	صفر	٢٦	٢٦
تونس	١٢	٧	٧	٧	٧
الدايمرك	٣٨	٣٤	٣٧	٣٥	٣٦
السنغال	٦٠	٤	٥	٤٣	٥٣
السويد	٤٠	٢٢	٢٩	٤٠	٣٩
سويسرا	٥	٥	٥	٥	٥
غانا	١٠٠	صفر	٨١	٩٢	٩٠
فرنسا	١٠٠	٨٨	٩٦	١٠٠	١٠٠
فنلندا	١١	٧	١١	٦	١١

البلد	العرض	٥ آذار/مارس ١٩٩٦	٣١ آذار/مارس ١٩٩٦	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦
كندا	٥	صفر	صفر	صفر	صفر
ماليزيا	٥٠	٩	٤٣	٤٣	٤٣
مصر	٢٥	صفر	صفر	صفر	٢٥
النمسا	١٧	صفر	١٧	١٧	١٧
نيبال	٢٠٠	صفر	٢٥	١٤١	١٤١
نيجيريا	١٦	صفر	صفر	صفر	صفر
الهند	١٠٠	صفر	١١	٧٨	٧٧
هنغاريا	٣٥	صفر	٣١	٣١	٣١
هولندا	٥٠	صفر	٥٠	٥٠	٥٠
الولايات المتحدة	١٥٠	١	٣٤	١٠٠	١٥٦
اليونان	١٠	٥	٧	٧	٩
المجموع	١ ٩٨٥	٣٩٢	٨٢٨	١ ٣٠٢	١ ٥٦٢

الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تتضمن إقراراً أو قبولاً من جانب الأمم المتحدة

حدود تقسيم قوة التنفيذ

خط اتفاق ديتون

الحدود الدولية

نشر قوة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة والشؤون المدنية في البوسنة والهرسك في حزيران/يونيه ١٩٩٦

مقر قوة عمل الشرطة
الدولية التابعة
للأمم المتحدة

المقر الإقليمي

مقر المنطقة

مركز

الشؤون
المدنية

— — — — —